

لمحة تأريخية حول تطور التنمية المستدامة

سعود غالى صبر¹، هاوزين خسرو أحمد²قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والادارة، جامعة السليمانية، السليمانية، العراق^{1,2}Email: saud.Sabir@univsul.edu.iq¹, hwzhen.ahmad@univsul.edu.iq²

الملخص:

يهدف هذا البحث من خلال منهجها الاستقرائي والتاريخي إلى تسلیط الضوء على مفهوم الفكر التنموي العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى أحدث المستجدات وما توصل إليه الفكر الاقتصادي حتى الآن أو ما يعرف بالتنمية المستدامة والتي مفادها تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل عدالة اجتماعية وسلامة البيئة. إذ تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الأعمال التجارية داخل المجتمع لتلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها. ويتبين لنا أن التنمية المستدامة هي في الواقع تعتبر عن مفهوم شامل يرتبط باستمرارية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والمؤسسية والبيئية للمجتمع كما توضح هذه الدراسة مدى اهتمام المجتمع الدولي بقضايا التأثيرات المتباينة بين البيئة والتنمية التي انعقدت من أجلها العديد من الإعلانات والمؤتمرات الدولية التي نالت اهتماماً غير مسبوق بهذا الموضوع، وعلى رغم من هذا الاهتمام الدولي بقضية التنمية المستدامة إلا أن العديد من البلدان النامية تستهدف تحقيق تلك أهداف ولكنها ما زالت بعيدة بسبب المعوقات الديون الخارجية والفقر والفساد الإداري.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، فكر التنمية العالمية، العدالة الاقتصادية، السلامة البيئية، الإعلانات الدولية.

پوخته:

ئەم توپۇزىنەوەيە ئامانجى ئەمە، لە رېيگەرى رېيازى مىژۇوبىيە، رۇشنايى دەخاتە سەر چەممىسىنى جىهانى لە دوای كۆتايى جەنگى جىهانى دۇوەمەوە، بۇ دوا پېشەتەكەن و بىرى ئابۇرۇ كە تا ئىستاپى گەيشتوو، يان ئەمە بە گەشمەپىدانى بەردوام ناسراوە، كە بە واتاي بەمدەستەنەنلىكىنى گەشمەسەندىنى ئابۇرۇ لە زېر رۇشنايى دادپەرەورى كۆمەلەيەتى و پارىزگارى ژىنگىيە. ئامانجى گەشمەپىدانى بەردوام بىتىيە لە بەمدەستەنەنلىكىنى ھاوسەنگىلى لە نىوان چالاکىيە ئابۇرۇ و كۆمەلەيەتىيەكەن وە ھەرۋەھا بازركانى كەن بۇ دابىنكردىنى پىداويىتىيەكەنلى ئىستا بېنى ئەمە سازش لەسەر توانىي نەمەكەنلى داھاتو بىكت بۇ دابىنكردىنى پىداويىتىيەكەنلىان. لەم توپۇزىنەوەيە بۇمان رۇوندەبىتىمە كە رادىي گەرنىگى پېدانى كۆملەگەمى نىيۇدمۇلەتى بە پرسەكەنلى كارىگەر لە نىوان ژىنگە و گەشمەپىدان نىشان دەدات، كە لە پېنناوايا چەندىن بىياننامە و كۆفرانسى نىيۇدمۇلەتى بۇ ئەنچەنمەن دراوە، وە گەرنىگىيەكى بىي وىنەيەن بەم بابەتە ياوە سەرەرای ئەم گەرنىگى پېدانە نىيۇدمۇلەتىيە لە پرسى گەشمەپىدانى بەردوام، بەلام زۇرىك لە ولاتانى تازەپىنگەمېشتووى جىهان ئامانجىيان گەيشىتتە بە ئامانجەكەنلى گەشمەپىدانى بەردوام، بەلام ھىشتا دوورە بەھۆى بەربەست و قەرزى دەرمىكى و ھەزارى و گەندەللى كارگىرى.

كلىله و شەكان: گەشمەپىدانى بەردوام، بىرى گەشمەپىدانى جىهانى، دادپەرەورى ئابۇرۇ، سەلامەتى ژىنگە، جارنامە نىيۇدمۇلەتىيەكەن.

**Abstract:**

This study aims through its inductive and historical approach to highlight the perception of global development thought since the end of the Second World War to the latest innovations of economic thought until now or what is known as sustainable development, which means achieving economic development under social justice and environmental safety, sustainable development aims to achieve social justice and environmental safety. Achieving a balance between economic and social activities, as well as business within society to meet the needs of the present without compromising the ability of future generations to meet their needs. It is clear to us that sustainable development is in fact a comprehensive concept associated with the continuity of the economic, social, legal, institutional and environmental aspects of society as this study illustrates the extent of the attention of the international community to the issues of mutual effects between the environment and development. For which many international declarations and conferences have been held, which have received unlimited attention to this subject, and despite this international interest in the issue of sustainable development, many developing countries are behind sustainable development and are still far away or not applied because of the obstacles such as, external Debt , poverty and administrative corruption.

Keywords: Sustainable Development, Global Development Thought, Economic Justice, Environmental Safety, International Declarations.

المقدمة

يعد مفهوم التنمية المستدامة بمعناه الحالي ناتجاً متتطوراً لمفهوم الجديد يعده بأنه يمثل الوصول إلى الارتقاء بالرأفة في كافة جوانبه للأجيال الحاضرة، إذ لا يمكن أن تكون على حساب قدره الأجيال القادمة في تلبية حاجاتها. كما أن هذا المفهوم مبني على مبدأ دمج البعد البيئي بالسياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، ويشكل هدف تحقيق التنمية من أهم التحديات التي تواجه مختلف الدول بحيث تسمح بالاستمرار والاستقرار من حيث استخدام موارد الطبيعة بشكل عقلاني وغير مفرط وتأخذ من التوازن البيئي محوراً أساسياً لمعالجة الفقر وزيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد بالإضافة إلى تحسين مستوى المعيشة مستقبلاً للأجيال القادمة من جميع النواحي مع تنظيم موارد البيئة والعمل على تعميمها وبالتالي الوصول إلى الرفاهية الاقتصادية. لذلك وللأهمية التي تتمتع بها عملية التنمية المستدامة فقد أستحوذت على اهتمام الرأي العام وأصبح مطلبًا أساسياً لتحقيق العدالة بين الجيل الحاضر والأجيال القادمة انتلاقاً من المحافظة على البيئة بكل ما تحويها من موارد وإمكانات.

مشكلة البحث: تعد التنمية المستدامة أداة مهمة في مواجهة مختلف العوائق المتنامية لأفراد المجتمع وخريطة طريق للنهوض بالمجتمعات. وتكون مشكلة البحث في الوقوف على مدى تطور الفكر التنموي العالمي، وبدء الاهتمام الدولي بقضايا المتابدة بين التنمية والبيئة، وبيان أهم المعوقات التي تعيق عملية تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية على وجه الخصوص.

أهمية البحث: تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوع التنمية المستدامة التي نالت اهتماماً واسعاً للعالم كله، فقد فرض هذا المفهوم نفسه في الفترة الأخيرة على الخطاب السياسي والاقتصادي والاجتماعي وكذلك انطلاق من الدور الذي تلعبه في تطوير وتحريك عجلة تنمية الاقتصاد الوطني. حيث عقدت من أجلها القمم والمنتديات العالمية، وتتصدر أهمية هذا الموضوع من خلال الاهتمام العالمي المتزايد بالتنمية المستدامة باعتبارها المقاربة الأحدث في مجال التنمية الاقتصادية على المستوى العالمي بالإضافة إلى معرفة التحديات والمعوقات التي تواجه البلدان النامية في مجال التنمية المستدامة.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مؤداها (أن الجهود المبذولة من قبل المجتمع الدولي والمحلية غير كافية لتحقيق التنمية المستدامة، والسبب يعود إلى العديد من المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والسياسية والداخلية والخارجية التي تواجه البلدان النامية في تحقيق تعميمها المستدامة).

هدف البحث: يهدف البحث إلى تعريف التنمية المستدامة وتسلیط الضوء على الأساس النظري لتطوير التنمية وصولاً إلى التنمية المستدامة مع بيان أهم التطورات التي مر بها مفهوم التنمية المستدامة من ناحية أخرى ومن ناحية أخرى إبراز أهم المعوقات التي تقف إمام النهوض بالعملية وتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية.



منهجية البحث: لتحقيق أهداف البحث تم اعتماد المنهج الاستقرائي والتاريخي للاهتمامات الدولية فيما يتعلق بالبيئة والتنمية منذ أوآخر ستينيات القرن الماضي وحتى الثلث الأول من القرن الواحد والعشرين.

هيكلية البحث: لغرض الإحاطة بجميع مفردات البحث، تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث، حيث تناول المبحث الأول مفهوم التنمية المستدامة والمبحث الثاني تناول التطور التأريخي لمفهوم التنمية المستدامة، والمبحث الثالث فقد خصص لمعوقات التنمية المستدامة.

المبحث الأول/ مفهوم التنمية المستدامة

يجد المتتبع للتاريخ التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي أنه قد طرأ تطور مستمر وواضح عليها بوصفها مفهوماً ومحورياً، وهذا التطور كان استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وأنعكاساً حقيقياً للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال (عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، 2007، ص 19).

على الرغم من أن مصطلح النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية على صلة وثيقة مع بعضهم البعض ولكن هناك بعض الاختلافات التي تميز كل منها عن الآخر، فالنمو الاقتصادي يعتبر تغييراً في مختلف الجوانب المادية لفرد وتغيير أيضاً بالجوانب المادية للمجتمع كله، في حين نلاحظ أن التنمية الاقتصادية عبارة عن تغيرات كثيرة وبشكل تدريجي في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. ويعرف النمو الاقتصادي بتزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، ذلك مما كان مصدر هذا التوفير محلياً وهو مفهوم كمي (هوشيار معروف، 2005، ص 347)، ويقال النمو بالدخل الفرد الحقيقي والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي يعني الركود الاقتصادي بينما تعتبر التنمية الاقتصادية مفهوماً كميّاً ونويعياً تتضمن النمو الاقتصادي كأحد العناصر المهمة بالإضافة إلى تغيرات متعددة اجتماعية، ثقافية، ديمغرافية، اقتصادية، سياسية وثقافية (إبراهيم العيسوي، 2020، ص 18-17). والمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف ولذلك فالتنمية أشمل من النمو إذ إنها تعني النمو بالإضافة إلى التغيير (مدحت القرشي، 2007، ص 122)، لقد تطور مفهوم التنمية مع تطور البعد البشري في الفكر الاقتصادي السائد لقد أخذ مفهوم التنمية الاقتصادية مدلولاً اقتصادياً يرتبط بالنمو وفقاً للمؤشرات الاقتصادية البحتة، كالدخل القومي والنتائج الإجمالي المحلي ودخل الفرد وغيرها من المؤشرات التي تدل على مستوى النمو الاقتصادي (عبد القادر لخضر ولآخرون، 2018، ص 92). وفي نهاية السبعينيات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين أخذ مفهوم التنمية يكتسب أبعاداً اجتماعية بعد ما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب المادية فقط، وأخذت التنمية بالتركيز على معالجة مشاكل الفقر والبطالة واللامساواة وتحقيق العدالة وأصبح مفهوم التنمية أكثر اتساعاً حيث لم يعد يعني كم النمو الاقتصادي وأنما أيضاً كيفية توزيع هذا النمو على السكان والمناطق داخل الدولة الواحدة من خلال تطبيق إستراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها (ماجدة أبو زنط، عثمان غنيم، 2006، صفحة 150). بينما في منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين ظهر مفهوم التنمية الشاملة التي يعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان، ولكن سمة هذا النوع من التنمية تزداد بشكل ملحوظ المتباين التجاري بين الدول ازداد التوجه نحو التدخل المكثف بزيادة معدلات نمو التجارة الخارجية بدرجة كبيرة مقارنة بنمو معدلات الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم التركيز على سياسات التكيف الهيكلي نتيجة تفاقم أزمة المديونية وأن السمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى ووضع الحلول لكل مشكلة على انفراد الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في الكثير من المجتمعات (عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، 2007، مصدر سابق، ص 24-25). ولি�صحو العالم منذ عقود الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي على ضجيج مشكلات بيئية خطيرة باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض في ظل إهمال التنمية الجوانب البيئية طول العقود الماضية، ولهذا بُرِزَ مع نهاية الثمانينيات وببداية التسعينيات تيار تنموي يدعى إلى أن تأخذ التنمية الاعتبارات البيئية حيث تمخضت الجهات الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة والذي ورد لأول مرة في التقرير النهائي المقدم من اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (WECD) عام 1987 برئاسة غروهالم بروتوند إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت عنوان "مستقبلنا المشترك" والذي عرف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبى حاجات الحاضرين دون مساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم" حيث أعتبر هذا التقرير دستوراً ومبدأً لمفهوم التنمية المستدامة وبداية الانفصال العالمي على هذا المفهوم (United Nations، 1987)، كما ينسب أحد التعريف وأهم التعريف لنفس اللجنة باعتبار هو الأكثر شهرة، حيث تم تعريف التنمية المستدامة على أنها "تلك التنمية التي تلبى حاجات المجتمع الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم" (أحمد حتى، والأخرون، 2020، ص 280). بعد خمس سنوات عقد مؤتمر في مدينة ريو دي جانيرو (البرازيل) في 14 يونيو 1992 الذي شكل أكبر حشد عالمي وحتى ذلك الوقت أعتبر أكبر مؤتمر دولي على الإطلاق حول البيئة



والتنمية تحت إشراف الأمم المتحدة المعروفة بقمة الأرض الذي عرف التنمية المستدامة في المبدأ الثالث على أنها "ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساوي الحاجات التنموية والبيئة لأجيال الحاضر والمستقبل" كما إشارة في المبدأ الرابع إلى أنه "لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي اعتبار حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عن التنمية" (United Nation, 1993). كما قدم الاقتصادي الأمريكي روبرت سولو، ورأى أن واجب الاستدامة من "أن لا نورث للأجيال المقبلة شيئاً معيناً، بل نزودها بكل ما يلزم لعيش مستوى معيشيا لا يقل جودة عن المستوى الذي ننعم به، وننطلي إلى الأجيال التي ستليها من نفس المنظور". (United Nation, development program (UNDP), 2011, p. 17)

ال الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) التنمية المستدامة بأنها تحسين نوعية الحياة مع العيش ضمن قدرة الاستجابة للنظم البيئية الداعمة (عودة راشد الجبوسي، 2013، ص 22). وعرف البنك الدولي التنمية المستدامة بأنها "تلك التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل والذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس مال شامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن" (سهير إبراهيم حاجم الهيثي، 2014، ص 112-113). وقد تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية حصر عشرين تعرضاً واسعة للتداول للتنمية المستدامة، وقد تم تصنيفها إلى أربع مجتمعات أساسية وهي:

1-تعريفات ذات طابع اقتصادي: إذ تعتبر التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة إجراء بتقليل مستدام لاستهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، مع إحداث تغير جزئي للأنماط الاستهلاكية والإنتاجية السائدة، أما بالنسبة للدول النامية فتعنى التنمية المستدامة توظيف الموارد من أجل التخفيف من حدة الفقر ورفع المستوى المعيشي.

2-تعريفات ذات طابع اجتماعي: تهدف التنمية المستدامة إلى الاهتمام بالعنصر البشري من خلال تحقيق الرعاية الصحية وإنشاء المدارس وتوفير فرص عمل.

3-تعريفات متعلقة بالبيئة:- التنمية المستدامة تمثل الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية (الأرض والماء) لزيادة الإنتاج العالمي من الغذاء. (سمير الأمير غازى عبدالحميد، فاروق فتحى السيد الجزار، 2020، ص 5)

4-تعريفات متعلقة بالجانب التقني: التنمية المستدامة هي التي تعتمد على التقنيات النظيفة وغير المضرة بالبيئة وخاصة في الصناعة، وأستخدم أقل قدرًا ممكناً من الطاقة والمواد الطبيعية والتي تنتج أقل انبعاثات الغازات الدفيئة ملوثة وضاراً بطبقة الأوزون (ماعي يوسف، الحسين عمروش، 2022، ص 774-773). كخلاصة للتعريف السابقة يمكن القول إن التنمية المستدامة هي التنمية الحقيقة التي تمس مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق أقصى حد من التموي الاقتصادي المستدام مع مراعاة العدالة بين الأجيال وداخل الأجيال نفسها ويكون هدفها الأساسي هي الحفاظ على البيئة وإدارتها بأرقى تكنولوجيا وذلك من أجل الوصول إلى رفع المستوى المعيشي وتعظيم الرفاهية البشرية. ويمكن تلخيص مراحل تطور مفهوم التنمية في الجدول التالي:

جدول رقم (1)* تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الوقت الحاضر

| المراحل | الفترة | مفهوم التنمية |
|---------|---|--|
| 1 | نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف السبعينيات القرن العشرين | التنمية = النمو الاقتصادي |
| 2 | منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين | التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل |
| 3 | منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات القرن العشرين | التنمية الشاملة = الاهتمام بجمع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية |
| 4 | منذ سنة 1990 وحتى وقتنا الحاضر | التنمية البشرية = تحقيق مستوى حياة كريمة وصحية للسكان |
| 5 | منذ قمة الأرض سنة 1992 | التنمية المستدامة = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل للنمو الاقتصادي + الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. |

* المصدر /

1- مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، التواصل، المجلد 16، العدد 2، ص 135

المبحث الثاني: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

يعد مفهوم التنمية المستدامة أهم تطويرا في الفكر التنموي الحديث حيث لم يكن هذا المفهوم ولد ساعته أو فجأة وإنما ناتج عن مخاض طويل في رحم الفكر التنموي، ولقد مرت عملية التنمية بعدة مراحل يجد فيها المتتبع لتاريخها على الصعيد العالمي أنه طرأ تطور مستمر وواضح على مفهومها وكان هذا التطور استجابة واقعية لتزايد الوعي لدى الدول والهيئات والمؤسسات بقضايا البيئة والمجتمع وان بروز فكرة التنمية المستدامة ومن أهم هذه المحطات والأحداث حسب تسلسلها الزمني مايلي (سعد قورى الرفاعى، 2007، ص 22):

- 1- سنة 1968:- إنشاء نادي روما الذي جمع عددا كبيرا من رجال الأعمال في مختلف دول العالم، دعا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة (شایب نبیل، 2018، ص 30). وفي نفس السنة قدمت دولة السويد نيابة عن الدول الإسكندنافية بشكوى ضد الدول الصناعية شارحة فيها مدى الأضرار الذى أصاب العديد من بحيراتها نتيجة للتلتوث الذى تجلبه الرياح من مداخن مصانع الدولى المجاورة ضمن انعقاد الدورة 45 للمجلس الاقتصادي والاجتماعى (الأمم المتحدة) (هلال صالح الحيد، 2018، ص 16).
- 2- سنة 1972:- قدم نادي روما تقريرا مفصلا بعنوان (حدود النمو) حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية والإنتاج الصناعي وتوفير الغذاء وتدحرج البيئة ونفاد الموارد الطبيعية وخلص إلى أنه إذا استمر الوضع في العالم على نفس الأنماط السائدة فإن ذلك سيؤدى خلال قرن من الزمان إلى استنزاف كبير من نسبة الموارد الطبيعية كما يستنتج عنه تدمير للبيئة نتيجة للتلتوث (فروhat حدة، 2010، ص 125).
- 3- 16 يوليو 1972:- عقدت الأمم المتحدة في مدينة ستوكهولم بالسويد تحت عنوان "مؤتمр الأمم المتحدة لبيئة الإنسان" ولقد ظهر مفهوم التنمية الملاعنة للبيئة حيث وضع هذا المفهوم من الطرف إينياس ساش وموريس سترونج وأخرين (محمد غربى، 2013، ص 64). وقد ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، وتم الإعلان على أن الفقر وغياب التنمية أشد أعداء البيئة، وصدرت عنه وثيقة دولية تضمن 22 مبدأ و 108 توصيات بهدف توجيه كافة الحكومات والمنظمات الدولية بالدفاع عن حماية البيئة وإنقاذ البشرية من الكوارث البيئية والعمل على تحسينها من أجل الجيل الحالى والأجيال القادمة والذي أصبح هدفا أساسيا لكل البشر (صبيحة سعاد، 2018، ص 311).
- 4- سنة 1980:- صدر تقرير الاستراتيجية الأولية للمحافظة على البيئة (IUCN) من الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية والذي برز فيه مصطلح التنمية المستدامة كما تم أيضا بيان أهم مقوماتها وشروطها (عبد الكامل عطية، هدوش صلاح الدين، 2020، ص 311).
- 5- سنة 1982:- وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة في العالم وتكمن أهمية التقرير في أنه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم وأشار هذا التقرير على تشكيل لجنة دولية خاصة تكون مهمتها اقتراح إستراتيجيات بيئية طويلة الأمد لتحقيق تنمية قابلة للاستمرار كما أكد بأن التنمية والبيئة مسألتان متداخلتان ومتصلتان في آن واحد (محمد صالح الشيخ، 2002، ص 11).
- 6- سنة 1987:- قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريراً مفصلاً بعنوان (مسنوناً مشترك) ويعرف كذلك بتقرير "بروتلاند" حيث تكلم التقرير عن التنمية المستدامة بشكل مفصل وأعد لها فصلاً كاملاً وتمت بلورة تعريف لها (إسلام محمد بناء، 2014، ص 11)، وكان مفهوم التنمية المستدامة مفهوماً جديداً وثورياً في الفكر التنموي إذ إنه ولمرة الأولى دمج ما بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد (موساوي رفيقة، موساوي زهية، 2017، ص 400). ومنذ ظهور هذا التقرير وحتى وقتنا الحاضر شهد العالم فعالات دولية كثيرة لمناقشة موضوع التنمية المستدامة تلقيت فيها الدراسات والأبحاث والمؤتمرات والندوات التي منها على سبيل المثال لا الحصر (United Nations, 2001, p. 14).
- 7- سنة 1992:- نظراً لکوارث الصناعية التي حدثت في العالم (تشربنوبيل مثلاً) وانتباھ جماعة الخضر إلى ضرورة الاهتمام بالبيئة (وكالة حماية البيئة الدنماركية، 2004، ص 7). فعقدت قمة الأرض في البرازيل في ريو دي جانيرو وكانت تحت اسم "المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية، حيث تشكل أكبر حشد عالمي إذ حضر ممثلو 179 دولة، حينها قد حضي مصطلح التنمية المستدامة باهتمام متزايد مما أعتبر بمثابة تزكية رسمية لمفهوم التنمية المستدامة، ولقد أستحوذ مفهوم التنمية المستدامة منذ تلك القمة على اهتمام العالمي بأسره (سقفي فاكية، 2015، ص 106). ولقد حققت قمة الأرض العديد من الإنجازات العظيمة وهي:



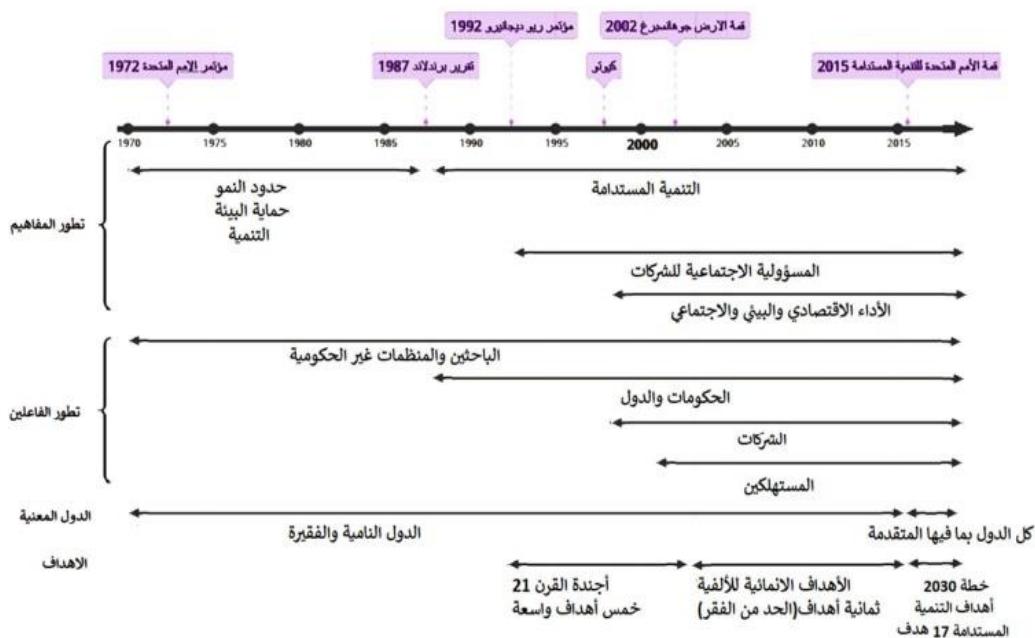
- أ- إعلان ريو:- يتكون من 27 مبدأ حول العمل البيئي والتنموي إذ تناولت بعض تلك المبادئ الاهتمامات التنموية والحق في الحاجة إلى التنمية ومكافحة الفقر بينما ركزت مبادئ أخرى إلى تحقيق أدوار أهداف المجتمع (فوزيه برسولي، لحضرمي، محمد، 2018، ص 6).
- ب- جدول أعمال القرن 21:- وهو برنامج عمل قوي تنفذه الأمم المتحدة ولكنه غير ملزم ويدعو إلى استراتيجيات جديدة للاستثمار في المستقبل لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة وأوضحاوا أن الحكم الرشيد والسلام واحترام حقوق الإنسان وحربياته السياسية هي عناصر مهمة بالنسبة للتنمية المستدامة كما تراوحت توصياته بين إساليب جديدة للتعليم وطرق جديدة لحفظ الموارد الطبيعية وطرق جديد في مشاركة اقتصاد المستدام(United nation, 1992) .
- ت- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC):- حيث أكد على ضرورة استقرار معدلات غازات الاحتباس الحراري في الجو عند المستويات التي لا تضر بالمناخ العالمي(United nation, 1992) .
- ث- اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD):- تقوم على الحفاظ التنوع الجيني وتتنوع فصائل ونظم الإيكولوجية والمشاركة في الاستغلال فوائد وتقاسمها بالصورة عادلة ومتوازنة(United nation, 1992) .
- ج- إعلان مبادئ إدارة الغابات:- وهي وثيقة تمثل في تقييم توجيهات من أجل التفسير التسيير المستدام للغابات في العالم (www.Un.org, 2022).
- ح- إنشاء لجنة التنمية المستدامة (CSD):- يعمل هذه اللجنة بشكل كبير على دفع جدول أعمال التنمية المستدامة داخل المجتمع الدولي، وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + 20) وافقت الدول الأعضاء على إنشاء منتدى سياسي رفيع المستوى يحل محل هذه اللجنة (www.sustainable development.un.org, 2022).
- ـ 8- 1994:- المؤتمر العالمي المعنى بالتنمية المستدامة للدول الصغيرة النامية (بريدجتاون، بربادوس) يعتمد على عمل برنامج بربادوس الذي نص على إجراءات وتدابير محددة لأغراض التنمية المستدامة للدول الصغيرة النامية (مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، 2017، ص 156).
- ـ 9- 1997:- دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في دوره استثنائية والمعروف أيضا باسم (ريو+5) في يونيو 1997 واستعرضت التقدم الذي أحرزته الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني في مواجهة التحدي تحقيق أهداف جدول الأعمال 21 في السنوات الخمس التي تلت قمة الأرض في ريو(United Nation, 1997) . وفي أواخر هذا العام وقع أعضاء مؤتمر الأمم المتحدة للأطراف على بروتوكول كيوتو باليابان ويقضي البروتوكول بإلزام الدول الصناعية تخفيض مجموع انبعاث غازات الدفيئة بنسبة 5% على الأقل مقارنة مما كانت عليه عام 1990 إما الدول النامية فلم يرتب عليها البروتوكول أي التزامات جديدة (الأمم المتحدة، 2005).
- ـ 10- 2000:- عقدت قمة الألفية في نيويورك في الفترة 6 إلى 8 سبتمبر 2000 في مقر الأمم المتحدة حيث حضرت 189 دولة عضواً وخرج المشاركون في القمة بما أطلق عليه أهداف التنمية للألفية، حيث تم اعتماد قرار بهذه الأهداف والتلوّح عليها الذي بموجتها يلتزم دول العالم في مكافحة الفقر، الجوع، المرض، الأمية، استدامة البيئي، التمييز ضد المرأة وإقامة شراكة العالمية تقرر أن يتم هذه الأهداف خلال خمسة عشر عاماً قادماً، وتتألف الأهداف الإنمائية للألفية من ثمانية أهداف و 21 غاية و 60 مؤشراً لقياس إنجاز تقدم في تحقيق الأهداف (عبد القادر ناصري، 2015، ص 270).
- ـ 11- 2002:- اجتمع 104 رؤساء دول مرة أخرى في جوهانسبurg بجنوب أفريقيا ما بين 24 أغسطس إلى 4 سبتمبر 2002 تحت عنوان (مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة) كما سمي (أيضاً ريو + 10) وخلال هذه الفترة عقد مؤتمر 17 جلسة عامة(United Nation, 2002). وعلى الرغم من أن هذه القمة قد خلت من ولادة أيه اتفاقية بيئية جديدة إلا أنها تمت مراجعة وتقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وأهداف الألفية وكذلك استعراض التحديات والفرص التي يمكن أن يؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة وأكّد على علاقة ترابطية المتكاملة للأبعاد الثلاثة للتنمية: التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية البيئية وأقترح إجراءات مطلوبة باتخاذ الترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها (زيبار الشاذلي، آيت عيسى الرابع، 2020، ص 46-47).
- ـ 12- 2005:- عقدت هذه القمة في الفترة 14 إلى 16 سبتمبر في مقر الأمم المتحدة بنيويورك تحت عنوان "في جو من الحرية أوسع" وحضر أكثر من 170 رئيس الدولة، وتهدّف هذه القمة إلى التزام الحكومات بصرامة بتحقيق الأهداف الإنمائية المنصوص عليها في إعلان الألفية بحلول عام 2015 كما خصص 50 مليار دولار سنوياً لمكافحة الفقر وعمل على إيجاد مصادر مبتكرة لتمويل التنمية فضلاً عن تدابير إضافية لضمان القرة لتحمل الديون على المدى الطويل وأصبح بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ لما يتضمنه من تحفيض الانبعاثات المؤدية إلى الاحتباس الحراري (United Nation, 2007, pp. 3-6).
- ـ 13- 2007:- خلال فترة ما بين 3-15 ديسمبر انعقد مؤتمر الأطراف الدولية لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة باي باندونيسيا وتحمّل نقاشات ذلك المؤتمر حول ارتفاع درجة حرارة الأرض والمشاكل البيئية الأخرى(United Nation, 2007).

14- 2010:- بعد المؤتمر السابق بثلاث سنوات انعقدت قمة المناخ في كوبنهاجن سنة 2010 ويعود السبب إلى تأكيد جميع الأطراف السياسية أن حالة البيئة في العالم ما زالت في تدهور مستمر على الرغم من عقد العديد من المؤتمرات وإبرام العديد من الاتفاقيات، وقد ناقشت تلك القمة التغيرات المناخية وكيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري وسبل تحقيق تنمية عالمية مستدامة تراعي جوانب البيئة، إلا أن هذه القمة لم تخرج باتفاقيات ملزمة، حيث اكتفى الأعضاء بتحديد الخطوط العريضة للعمل من أجل محاربة التغير المناخي ومكافحة الاحتباس الحراري (مجدوب خيرة، 2019، ص 98).

15- 2012:- بعد عشرين عاماً من قمة الأرض سنة 1992 في ريو دي جانيرو عقد مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2012 حول التنمية المستدامة في ريو المعروفة أيضاً باسم (RIO + 20) إذ اعتمدت الدول الأعضاء في وثيقة ختامية بعنوان (المستقبل الذي نصبو إليه) التزامهم بالتنمية المستدامة والتشجيع بناءً على مستقبل مستدام اقتصادي واجتماعي وبيئي لصلاح كوكب الأرض لصالح الأجيال الحالية والمقبلة (United Nation, 2012, pp. 1-4). ركزت المناقشات الرسمية على الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة والتركيز على أجندة التنمية لما بعد عام 2015 (سعد الدين عبد الجبار، شتاحة عمر، 2016، ص 116).

16- 2015:- في احتفال منظمة الأمم المتحدة بالذكرى السنوية السبعين انطلقت خطة التنمية المستدامة 2030 تحت عنوان "تحويل عالمنا" لتقديم أهداف العالمية الجديدة للتنمية المستدامة في الفترة 25 إلى 27 سبتمبر 2015 بمدينة نيويورك حيث اجتمع أكثر من 150 من قادة العالم في منظمة الأمم المتحدة لاعتماد أول خطة للتنمية المستدامة لكوكب الأرض (محمد فتحي عبدالغنى، 2020، ص 419-420). وتضم الخطة الجديدة 17 هدفاً و169 غاية مقابل 8 أهداف و21 غاية بالنسبة للخطة أهداف التنمية الألفية وأن الهدف من الخطة إيجاد طرق جديدة لتحسين حياة شعوب العالم وللقضاء على الفقر وتعزيز الرخاء والرفاهية للجميع والحماية البيئية ولمكافحة تغير المناخ وبعد مرور شهرين عقد مؤتمر باريس 2015 بشأن تغيير المناخ المعروفة أيضاً باسم (COP21) تم التوقيع على اتفاقية باريس تمت المصادقة عليها من قبل 190 طرفاً التي يهدف إلى الحد بشكل كبير من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية والحد من زيادة درجة الحرارة العالمية إلى درجتين مئويتين مع السعي إلى الحد من الزيادة إلى 1.5 درجة في نهاية سنة 2030 (www.Un.org, 2015).

يوضح الشكل التالي أهم المراحل بها تطور مفهوم التنمية المستدامة بالإضافة إلى مراحل تبني المفهوم من قبل الأطراف الفاعلة.



الشكل رقم (1)

- Liubov Zharova, Anna chechel, Historical aspects of sustainable development and economic evolution interconnection, SKHID, 2, 10.2184711728-9343.220.2(166)201399, 2020, p23.
- جامع عبد الله، انعكاسات متطلبات التنمية المستدامة على الصناعة النفطية. دراسة حالة جزائري، أطروحة مقدمة لنيل الشهادة دكتوراه علوم في الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خضرير - بسكرة - الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2021/2020، ص 16.

المبحث الثالث: معوقات التنمية المستدامة

على الرغم أن الجهد المبذول من قبل الهيئات الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والعلماء والمفكرين والمؤسسات المحلية والدولية للأفراد والأطراف الفاعلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في دول العالم، إلا إن هناك مجموعة من التحديات والمعوقات التي تقف أمام جهودهم في تحقيق التنمية المستدامة إذ تواجه دول العالم وخاصة في البلدان النامية العديد من المعوقات التي تقف في وجه خطط وبرامج التنمية المستدامة وكان من بين أهمها وأبرزها:

أولاً/ المعوقات الخارجية: أن من أهم المعوقات الخارجية التي تؤدي إلى ضعف التنمية المستدامة هي (ميشيل تودارو، تعرّيف ومراجعة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، 2006، ص 21):

أ- الحروب والنزاعات المسلحة وعدم استقرار الوضع الدولي والاحتلال الأجنبي

حيث إن الحروب والنزاعات المسلحة تعمل على تمزيق النسيج الاجتماعي وبالتالي التنمية المستدامة، كما أنها في المجمل تؤثر على تدمير الحياة وانهيار الاقتصاد، كما أنها تحد من طموحات الإنسان بتحقيق حياة سعيدة في بيئته آمنة لذلك يجب تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إنهاء الاحتلال الأجنبي ووضع التشريعات والتزامات التي تحرم وتجرم تلوث البيئة أو قطع أشجارها أو إبادة حيواناتها وبالتالي تبرز ضرورة مراعاة الكرامة الإنسانية طبقاً للقانون الدولي ومنع تخريب المنازل المدنية والمنشآت المدنية، كما أن عدم الاستقرار يسبب رئيسياً في تعطيل السياسات التنموية بسبب الاستهلاكالجزء الأكبر من الموارد المalleable والمادية الشديدة التي يجب أن توضع في خدمة محاربة الفقر وفي تحقيق التنمية المستدامة، وما من بلد ابنتلي بالنزاعات حق حتى الآن ولو هدف واحد من الأهداف الإنمائية (محمد مجید محمود، 2017، ص 8). كما ينعكس عدم استقرار على واقع البيئة الاستثمارية على

سييل مثل العراق أصبح طاردا للاستثمار وليس جاذباً له كونه يحتل مرتبة 172 من أصل 190 دولة عام 2020 ضمن مؤشر أداء الأعمال الصادرة عن البنك الدولي (World Bank Group, 2020, p. 4).

بـ. العولمة

لقد عرفت العولمة انتشارا واسعا في مختلف دول العالم وبرزت مظاهر العولمة في عدة صور أبرزها تحرير التجارة وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والثورة المعرفية وهذا التمظهر أثر على عملية التنمية نتيجة المتغيرات التي جعلت العالم يتاثر ببعضه سلباً أو إيجاباً، وخاصة أن منتجات الدول النامية لا تستطيع التنافس مع منتجات الدول المتقدمة مما جعل الدول النامية في حالة تبعية دائمة وفي فجوة كبيرة في ظل العولمة التجارية، ومن جانب آخر تهمن الاستثمارات الأجنبية على الاستثمارات الوطنية نتيجة لما أصحاب هذه الاستثمارات من قدرة معرفية ومالية ومهارة بشرية عالية ويرى البعض أن العولمة تتبع فرصه في مجالات التجارة، الاستثمار وتدفق رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا مما يساعد على تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية وتحسين مستويات معيشية، ولكن في نفس الوقت هناك تحديات خطيرة قائمة مثل الأزمات المالية الشديدة وعدم الأمن والفقر.

تـ. نظام جديد للتجارة العالمية

لقد المؤتمر الدولي للتجارة والعمل سنة 1945 على تحرير التجارة وتخفيف الرسوم وإنشاء المنظمة الدولية للتجارة، أن فتح الأسواق أمام صادرات الدول المتقدمة يصب في صالح تلك الدول، إقحام المعايير البيئية لمنع دخول سلع الدول النامية للأسوق العالمية بينما لا تستطيع الدول النامية القيام بذلك فعل معاكس ولا يوجد تكافؤ للمنافسة بين أسواق الدول النامية وأسواق الدول المتقدمة وأن برامج التنمية في الدول النامية غير قادرة على القيام بمتطلبات النظام الجديد للتجارة سواء كانت قانونية أو فنية أو معلوماتية، إلا أن هذه الآثار تتفاوت من دولة نامية إلى أخرى حسب مستوى التطور الاقتصادي والقدرة على التكيف وفعالية الإجراءات الجمركية والضرائبية، لقد ساهم هذا النظام في تبعية اقتصادية وعلاقات دولية غير متكافئة أدت بالدول النامية إلى إنتاج السلع الأولية بينما الدول المتقدمة تنتج وتصدر سلعاً مصنعة، كما أن الشركات متعددة الجنسيات تقوم بتوزيع دخول غير عادلة وهذا يشجع على طلب سلعهم التي ينتجونها (معمرى بن عيسى، 2018، ص 66-67).

ثـ. التمويل والديون

تفتقن الدول النامية في إيجاد مصادر التمويل اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة بسبب الديون المتراءمة حيث يحول تراكم الديون دون نجاح خطة التنمية إذ تشكل خدمة الديون عبئاً ثقيلاً على معظم الدول النامية وهذا بدوره يؤدي إلى أزمة التمويل وعدم التزام الدول المتقدمة بتقديم 0.7% من إجمالي ناتجها المحلي كمساعدات للدول النامية في تنفيذ مشروعات تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وعدت بها في مؤتمر قمة الأرض (عبد العزيز قاسم محارب، 2011، ص 297-305). والجدول الآتي يوضح ذلك:-

جدول (2) * الدين العام الخارجي في بعض الدول العربية (مليون دولار)

| الدولة | الدين العام الخارجي | | | خدمة الدين | | |
|--------|------------------------|-------------------------|------------|------------------------|---------------------|------------|
| | الناتج المحلي الإجمالي | الدين العام الخارجي إلى | خدمة الدين | الناتج المحلي الإجمالي | الدين العام الخارجي | خدمة الدين |
| الأردن | 2020 | 2019 | 2020 | 2019 | 2020 | 2019 |
| تونس | 44.1 | 37.8 | 2935 | 3022.7 | 19317.2 | 16859.7 |
| مصر | 95.8 | 92.9 | 3003 | 3161 | 37576 | 36431 |
| لبنان | 34 | 37.2 | 10274 | 13060.8 | 123490.5 | 112670.5 |
| | 178.3 | 62.3 | 4584 | 5079 | 33399 | 33366 |

*صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021، ص 201-203.

جـ- الحصار الاقتصادي

وهي عبارة عن منع دخول وخروج السلع للدولة الواقعة داخل الحصار وهذا بدوره يؤدي إلى تدهور في مستوى المعيشة وأثار اقتصاديه واجتماعيه وبطئه بعيدة مدى وعدم إمكانية الدولة في التزام بمسؤولياتها اتجاه التنمية المستدامة (الحروب الاقتصادية سلاح فتك في اختلال موازين الدول، 2022).

حـ- عدم التزام جاد للدول متقدمة بقيادة مجاهدات التنمية المستدامة

ويعد أوضح مثلاً على ذلك هو: خروج الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاقية باريس للمناخ سنة 2017 والتي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 2020 لقد وقعت هذه الاتفاقية من قبل 190 دولة والمعروفة أيضاً باسم "كوكب 21" ليصبح عدد دول فيها 189 بعد انسحاب الولايات المتحدة وهذه الاتفاقية تهدف إلى انخفاض درجة الحرارة العالمية خلال القرن الحالي إلى ما دون درجتين مئويتين ومواصلة الجهود للحد من زيادة درجة الحرارة(www.news.un.org, 2022).

ثانياً / المعوقات الداخلية: إن معوقات الداخلية ليست على درجة واحدة من الأهمية والتأثير في عملية التنمية المستدامة وأنما تختلف درجة حدتها وشديتها من واقع اجتماعي لأخر باختلاف الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ينقسم المعوقات الداخلية إلى:

1- المعوقات الاجتماعية: أن من أهم معوقات عملية التنمية المستدامة من الناحية الاجتماعية هي:

أ-ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بالنسبة للإنتاج أي زيادة حجم السكان دون زيادة متناسبة معه من النمو الاقتصادي وهذا يؤثر سلباً على التنمية مع عدم استغلال الأملأ لتلك القوى البشرية المتزايدة حيث يترب على هذه الزيادة غير المستغلة نفسها في دخول الأفراد والتأثير السلبي للخدمات المقدمة للجمهور، تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية كذلك زيادة التلوث، كما نري في جدول الأدنى.

جدول (3) * عدد السكان في بعض الدول العربية المختارة (ألف نسمة)

| السنة الدولية | 2000 | 2010 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|------------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|---------|
| العراق | 24,086 | 32,40 | 36,169 | 37,139 | 38,124 | 39,127 | 40,150 |
| مصر | 63,974 | 78,685 | 91,023 | 94,798 | 97,147 | 98,902 | 100,689 |
| اليمن | 17,461 | 23,154 | 27,426 | 28,170 | 28,499 | 29,162 | 29,826 |
| الجزائر | 30,416 | 35,978 | 40,551 | 41,389 | 42,578 | 43,424 | 43,850 |

*صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021، ص 302.

ب- سوء التوزيع السكاني جغرافياً والتفاوت في الإزدهار والنمو بين المناطق المجتمع وهو ما يشير إليه خلل النسق الإيكولوجي، حيث يجبر البلدان النامية السعي إلى مقابلة الطلب المتنامي وبسرعة كبيرة على البنية التحتية الحضرية على إيجاد فرص همل جديدة وتقييم خدمات العامة ويعتبر هذا تحدياً آخر في التنمية المستدامة، وأن مؤشر الكثافة السكانية لتلك البلدان كبيرة جداً إذا ما قورنت بنفس مؤشر في الولايات المتحدة الأمريكية (36.2)، كما نري في الجدول (3).

جدول (3) * المساحة والكثافة السكانية وسكان الحضر والريف في بعض الدول العربية (نسب مئوية)

| الدولة | المساحة (كم²) | الكثافة السكانية (فرد/كم²) | سكان الحضر والريف | | | |
|--------|------------------|-------------------------------|----------------------------|------|----------------------------|------|
| | | | كتبة مئوية من الإجمالي (%) | | كتبة مئوية من الإجمالي (%) | |
| | | | 2019 | 2010 | 2010 | 2020 |
| الأردن | 89,318 | 121 | 90.3 | 17.5 | 82.5 | 9.7 |
| تونس | 163,610 | 71 | 68.8 | 34 | 66 | 31.2 |
| العراق | 435,052 | 75 | 70.7 | 44.3 | 55.7 | 29.3 |
| لبنان | 10,452 | 474 | 88.8 | 12.8 | 87.2 | 11.2 |

* المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021، مصدر سابق، ص 303.

ت- مشكلة الفقر في بعض دول العالم ومنها على الخصوص الدول النامية والتي تزداد حدة الأمية وانخفاض مستوى التعليم عليهما وانخفاض الإنفاق عليها والفاوت في التعليم بين الإناث والذكور في المجتمعات النامية مما يترتب على ذلك من عدم إدراك الشخص الأمي لأهمية التنمية في مجتمعه ومتطلبات تلك العملية والمساهمة الإيجابية فيها والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية، في الجدول أدنى، يبين لنا مؤشرات الفقر في العراق.

جدول رقم (4)* مؤشرات الفقر في العراق للسنوات (2007-2021) (مليون نسمة)

| السنة | خط الفقر (دينار) | نسبة الفقر (%) | عدد الفقراء |
|-------|------------------|----------------|-------------|
| 2007 | 76896 | 22,4 | 6,648 |
| 2012 | 105500 | 18,9 | 6,465 |
| 2014 | 105500 | 22,5 | 8,101 |
| 2018 | 110880 | 20,5 | 7,370 |
| 2020 | 111000 | 31,7 | 12,680 |
| 2021 | 115000 | 29,6 | 12,271 |

*المصدر: جمهورية العراق-وزارة التخطيط، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة، العراق...والعودة الى المسار التنموي 2021، ص 35.

ث- عادات مرتبطة بالنطاق الاستهلاكي التي لا تساهم في دفع عملية التنمية نحو الأفضل ومنها عادات الإنفاق البذخي وظاهرة التبذير خاصة في المناسبات الخاصة بالزواج والوفاة والمناسبات الدينية، وانتشار ظاهرة تشغيل الأطفال وعدم إدماج المرأة في نظام التشغيل بشكل واسع، مثلًا في العراق أن إنفاقاً على موارد الغذائية يشكل 32% من هيكل إنفاق الأسرة (رأفت محمد، 2022).

ج- محدودية الموارد الطبيعية وسوء استعمالها بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية وظاهرة الاحتباس الحراري بسبب الاستهلاك المتزايد للنفط والفحم والوقود الطبيعي والغاز التي تؤثر بشكل كبير على تقليل المياه وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للزراعة والاستغلال للنشاطات الزراعية المختلفة وتدور نوعيتها ونقص الطاقة غير المتتجدة في بعض الدول العالم.

ح- تعرض مناطق من العالم بصفة عامة لظروف مناخية قاسية وخاصة انخفاض معدلات الأمطار عن المعدل العام السنوي وارتفاع درجات الحرارة في الصيف ومعدلات البحر والتغير، مما أدى إلى تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر (نحو مجتمع المعرفة، 1427 هجري، ص 83).

2- المعوقات الاقتصادية

واحد من المؤشرات التي يبين لنا مدى المستوى التي وصلت إليها البلاد في التنمية هي الحالة الاقتصادية ومن أهم معوقات التنمية المستدامة من الناحية الاقتصادية هي:

أ- انتشار البطالة في المجتمع حيث تعد من أهم المعوقات التي تواجه المجتمعات النامية في تبنيتها تؤثر في الإنتاج الكلي للمجتمع من جهة وارتفاع مستوى النفقات الموجهة للمجتمع (خدمات) من جهة أخرى وهذا يؤدي إلى تقاسم دخل واحد من قبل مجموعة من الأفراد مما ينتج عن انخفاض مستوى الدخل الفردي والذي يؤدي إلى انخفاض مستوى الاستهلاك المطلوب لإدامة الحياة الصحيحة وتقليل معدل توفير رأس المال وبالتالي يؤدي إلى تقليل الاستثمار، وهي عناصر تؤثر إلى حد كبير في عملية التنمية، وعلى سبيل المثال في العراق ترتفع معدلات بطالة بشكل مخيف والتي تتراوح ما بين 10%-20% حسب المصادر المختلفة.

ب- ضعف في هيكل بناء الصناعي للدول النامية، وكذلك التبعية الاقتصادية وتبعاً لذلك ارتهان التنمية الاقتصادية للخارج وبعد هذا الأمر من أكثر الجوانب ظلماً على تلك البلدان التي وضعتها الدول المستعمرة والتي أدت إلى التبعية التجارية يقصد بها تحكم الطلب العالمي في معدلات نمو اقتصاديات الدول النامية ومن مظاهرها اعتماد الدول النامية لصادرات منتج واحد، أو عدد محدد من المنتجات تصدرها في صورة مواد أولية وإبقاء البلدان النامية في حالة تخلف الاقتصادي مع إجهاض أي محاولة للتصنيع حتى تظل مصدراً لاحتياجات السوق في الدول المتقدمة من الموارد الخام وسوقاً ضخماً لتسويق فائض منتجاتها. كما نرى في الجدول التالي:



**جدول (5)* صادرات الصناعية لبعض الدول العربية ونسبتها إلى إجمالي الصادرات
2010 و 2020 (مليون دولار)**

| الدولة | نسبة الصادرات من إجمالي الصادرات (%) | | نسبة الصادرات من إجمالي الوقود إلى إجمالي الصادرات (%) | | نسبة الصادرات من إجمالي المواد الخام والمعادن | | نسبة الصادرات من إجمالي التحويلية إلى إجمالي الصادرات (%) | |
|---------|--------------------------------------|------|--|------|---|------|---|------|
| | 2020 | 2010 | 2020 | 2010 | 2020 | 2010 | 2020 | 2010 |
| الجزائر | 0.5 | 0.6 | 94.5 | 97.3 | 0.2 | 0.3 | 4.8 | 1.8 |
| العراق | 0.2 | 0.1 | 96.0 | 99.7 | 1.4 | 0.0 | 2.4 | 0.2 |
| مصر | 12.5 | 20.5 | 17.6 | 29.8 | 10.7 | 6.3 | 59.2 | 43.4 |
| لبنان | 0.2 | 0.0 | 97.5 | 97.7 | 1.2 | 0.0 | 1.1 | 2.3 |

* المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021، مصدر سابق، ص 343

تـ. ضعف البنية الزراعيـ من حيث الحجم الإنتاجـي والتـشغيل وـسيادة الإـنـاجـ الواـحـدـ والـقصـورـ فيـ استـغـالـ المـوارـدـ الطـبـيعـةـ وـعدـمـ الـقـدرـةـ عـلـىـ خـلـقـ مـصـادـرـ جـديـدةـ لـلـثـرـوـةـ مـنـ الـمـعـوقـاتـ الـاـقـتصـادـيـةـ الـتـيـ تـعـانـىـ مـنـهـ الـبـلـدـانـ النـامـيـةـ،ـ كـمـ يـتـضـحـ فـيـ الجـدولـ أـدـنـاهـ

جدول (6) *نسبة مساهمة الصادرات الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية (2019) (مليون دولار)

| الدولة | ناتج المحلي الإجمالي | القوى العاملة بالزراعة (%) | الصادرات الزراعية | نسبة مساهمة الصادرات الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (%) |
|---------|----------------------|----------------------------|-------------------|--|
| الجزائر | 169,857 | 14.5 | 552 | 0.3 |
| العراق | 216,727 | 3.6 | 80 | 0.03 |
| لبنان | 53,556 | 1.3 | 915 | 1.7 |
| مصر | 303,167 | 23.3 | 6,658 | 2.1 |

* المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021، مصدر سابق، ص 319، 298، 325.

ج- عدم موافقة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في بعض الدول النامية، أن عملية استيراد نماذج تنمية من قبل الدول النامية كانت سبباً في تدهور المشروعات الإنمائية وعلى الخصوص التقليدية منها (عبد الرحمن محمد الحسن، 2022، ص 8).



3-المعوقات الإدارية:- إن من أهم المعوقات التنمية المستدامة من الناحية الإدارية هي:

- قلة عدد الإخصائيين الذين يستطيعون القيام بإدارة التنمية حيث تفتقر العديد من البلدان النامية إلى وجود كفاءات ذات قدر عالية من الخبرة في مجال التنمية مما يؤدي إلى سوء إدارة التنمية (اسراء ربحي، 2016).
- ضعف الأجهزة الإدارية تنظيمياً ومالياً وبشرياً.
- قلة الوعي بضرورة تنمية المورد البشري مما يؤدي سلباً على الأداء الفعال.
- تقسي طاهرة التسبيب والجمود بالجهاز الإداري مما يؤدي إلى إفشال عملية التنمية.
- سيادة الأساليب الإدارية القديمة في العملية الإدارية.
- البطء الشديد في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير المورد البشري.
- عدم واقعية الأهداف والخطط التي يشرف عليها الجهاز الإداري في الدول النامية لتحقيق التنمية المستدامة (معمرى بن عيسى، مصدر سابق، ص 69-70).
- انتشار ظاهرة الفساد الإداري نابعة من ضعف القوانين والتشريعات الرادعة وغياب الرقابة والمساءلة، وكثرة مسائل الرشوة مما يؤدي إلى زيادة الاضطرابات وإعاقة تنفيذ المشاريع التنموية المستدامة (www.transparency.org، 2021)، مثلًا يصنف العراق ضمن الدول الأكثر فساداً في العالم إذ أحتل المرتبة 157 عالمياً ضمن المؤشرات مدركات الفساد الذي أصدرته منظمة شفافية الدولية عام 2021 (محمود على الشرقاوي، 2016، ص 280-281).

4- المعوقات السياسية: تمثل معوقات التنمية المستدامة من الناحية السياسية بما يلي:

- التبعية السياسية إذ نجد الدول المتقدمة تمارس ضغوطاً واضحة على الدول النامية حتى تصبح موالية لها قد يؤدي هذا الضغط في بعض الأحيان إلى حدوث الثورات وأضطرابات داخل هذه البلدان النامية وكذلك تسهم المساعدات الاقتصادية الخارجية التي تتلقاها الدول النامية من الدول المتقدمة في زيادة الضغوط السياسية والاقتصادية كذلك ربط اقتصاديات تلك الدول باقتصادات الدول المتقدمة مع عدم إمكانية منافستها مما جعلها تابعة لها.
- انعكاس السلوك الاقتصادي للدول المستمرة الذي عايشه معظم البلدان النامية بحيث بقيت أثاره السلبية إلى حد الآن مما يجعله متغير جوهري في بناء أي خطة تنموية يجب اتخاذها.
- تشتهر المجتمعات النامية بعدم الاستقرار السياسي حيث يشكل ذلك عائقاً أمام عملية التنمية، إضافة إلى تضرر البلدان النامية إلى حد كبير لنظام الديمقراطي والذى يستند إلى فتح المجال أمام كل أفراد المجتمع من أجل تداول الحكم.
- ضعف الوعي السياسي لدى الفرد بالمجتمعات النامية وهذا يظهر جلياً في ضعف المشاركة السياسية وتدني ثقافة المجتمع.
- تأثير العلاقات غير الرسمية (من عادات وتقاليد وأعراف مرتبطة بالتقليدية العشائرية) على النظام السياسي ومنه على عملية اتخاذ القرارات السياسية اللازمة لأي عملية تنموية بالمجتمع.
- إن قدرة الاقتصادية والسياسية في المجتمعات النامية متمرکزة في طبقة اجتماعية واحدة هذا إن لم نقل في يد أسره أو جماعة واحدة حاكمة، وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى احتكار السلطة وبالتالي اللاملاحة في توزيعها (السعيد فكرن، 2004-2005، ص 147-146).

الاستنتاجات والمقترحات

في ختام هذا البحث يمكن تدوين مجموعة من النتائج والاقتراحات سترجحها على نحو الآتي:

أولاً/ الاستنتاجات

- 1- إن المتتبع للنتائج العامة يرى بأن عملية التنمية عملية هامة لكل البلدان، حيث كان مفهوم التنمية عبارة عن النمو بينما تطور هذا المفهوم وأصبح يضمن الجانب البشري للتنمية ثم تطور هذا المفهوم إلى مفهوم التنمية المستدامة ليضمن تحقيق النمو الاقتصادي بالإضافة إلى تحقيق العادلة والإنصاف في توزيع ثمار ومحاسن التنمية الاقتصادية والثروات بين الأجيال الحاضرة والقادمة مع المحافظة على البيئة وكذلك إعطاء العنصر البشري دوراً هاماً في عملية التنمية باعتبارها أداة وهدف التنمية.
- 2- إن تبلور الاهتمام بالتنمية المستدامة من خلال الإعلانات الدولية والاجتماعات الأممية وفروعها بدءاً من مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية، وإعلان ستوكهولم يعد وصولاً إلى المؤتمر لتحويل عالمنا في سنة 2015 وانطلاق نحو أهداف التنمية المستدامة في 2030.
- 3- إن هناك مجموعة من المعوقات التي تعيق عملية تحقيق التنمية المستدامة خصوصاً في البلدان النامية ومن هذه العوامل ضعف البيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والإداري كما أن انتشار ظاهرة الفساد وغياب الحكم الرشيد دفعت عملية التنمية في تلك المجتمعات إلى عرقلة الجهود التنموية أضافاً إلى المعوقات الخارجية.
- 4- ضعف القاعدة التشريعية بصورة عامة وخاصة في البلدان النامية التي هي كفيلة بتبني وتجسيد المفاهيم والتطبيقات البيئية السليمة.
- 5- قصور الجانب الرقابي على المستوى الدولي وهذا يجعل من البلدان عدم التزام في الاتفاقيات والإعلانات العالمية وكما هو معروف أن هذه الإعلانات لا تتمتع بالقيمة قانونية الإلزامية الأمر الذي لا يساهم في تحقيق نتائج إيجابية من ناحية البيئة ولا من ناحية التنمية المستدامة.
- 6- أصبحت التنمية المستدامة اليوم من أهم القضايا بل أصبحت حتمية ولا مفر منها، التي تعمل على تسريع معدلات النمو الاقتصادي وتوفير بيئة بيئية صحيحة خالية من التلوث والتغير وغيرهما.
- 7- استقرار التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة" طبقاً لقرير بورتلاند 1987.
- 8- إدخال البعد وأدوات الاقتصاد البيئي في الخطط وإدارة الاقتصاد الوطني كبديل من أدوات اقتصاد السوق الذي يعتمد على مؤشرات النمو ويتجاهل الأضرار البيئية والاجتماعية.

ثانياً / المقتراحات

- 1- مساهمة كل فئات المجتمع والطبقات والجماعات بشكل متناسب في التنمية المستدامة لأنها تنمية المجتمع ولا يمكن اعتماد على مورد واحد.
- 2- ضرورة استفادة البلدان النامية من التجارب الناجحة في التنمية المستدامة وتركز على تنمية الذات واستغلال ما لديها من إمكانيات متاحة والاهتمام بأعداد إستراتيجيات وخطط معنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بكل أبعادها.
- 3- ضرورة مواصلة الجهود للتحول للزراعة المستدامة من خلال دعم حكومي بمستلزمات الزراعية العضوية، وكفاءة استخدام المياه ولتحول إلى مصادر الطاقة المتعددة وسلامة البيئة.
- 4- ضرورة إنهاء النزاعات السياسية والأمنية لكي تجعل من أهداف التنمية المستدامة قرية المنازل.
- 5- بذل مزيداً من الجهود للقضاء على الجوع وسوء التغذية عن طريق تطوير مهارات البشرية وتحسين المستويات التعليمية والصحية وتحقيق العدالة والمساواة وبناء مجتمعات قائمة على الابتكار وتخفيض المزيد من التمويل للبحوث والتطوير والتكنولوجيا التي تساهم في الحد من التغيرات المناخية.
- 6- التوجّه نحو محاربة الفساد بكل أشكاله من خلال إصدار تشريعات ومراقبة عليها من أجل الارتقاء بالمستوى المعيشي للأجيال الحاضرة والمستقبلة.
- 7- ضرورة نشر الوعي على مستوى الأفراد والمؤسسات اتجاه البيئة الطبيعية من خلال رفع الوعي البيئي بشتى الطرق التشريعية ومن خلال إصدار قانون حماية البيئة أو توجيه ذلك عبر القيم الدينية السماوية.
- 8- الحث نحو المساهمة والمشاركة الفاعلة للمؤتمرات الدولية والإقليمية الخاصة بالتنمية المستدامة وضرورة المصادقة على أية اتفاقيات حول البيئة.



9- ضرورة توجه نحو المجتمع الدولي حل مشاكل الفقر والبطالة والتدهور البيئي لأن معالجة هذه المشاكل ستسهل التغلب على مشاكل التنمية المستدامة.

مصادر

1. عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة- فلسفتها وأساليب تغطيتها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 19.
2. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص 347.
3. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، منتدى العالم الثالث مكتبة مصر 2020، ص 18-17.
4. مدحت القرishi، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص 122.
5. عبد القادر لخضر، آدم رحمن، سعد مقص، الخيارات استراتيجية للخروج من التبعية للمحروقات وتحقيق التنمية المستدامة، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 2، العدد 2، جوان، 2018، ص 92.
6. ماجدة أبو زنط، عثمان غنيم، التنمية المستدامة دراسة نظرية في المفهوم والمحظى، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 12، العدد 1، 2006، ص 150.
7. عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة- فلسفتها وأساليب تغطيتها وأدوات قياسها، 2007، مصدر سابق، ص 25-24.
8. United Nations, Report of the world commission on environment and development, our common future ,1987.
9. أحمد حتى، الأخضر بن عمر، سارة بن موهوب، التنمية المستدامة، أبعادها ومؤشرات قياسها: قراءة اقتصادية أعمال ملتقي الوطني الأول جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر- الأبعاد والتحديات، 04-05 فيفري 2020، ص 280.
10. United Nation, Report of the United Nations conference on environment and development, Rio de Janeiro -3-14 June 1992, volume 1, Resolution Adopted by the conference, New York 1993.
11. United Nation development program (UNDP), human development report 2011, sustainability and equity: A Better for All, 2011, P17.
12. عودة راشد الجبوسي ، الإسلام و التنمية المستدامة، رؤى كونية جديدة، مؤسسة فريد ريش إيربرت، عمان، 2013 و ص 22.
13. سهير إبراهيم حاجم الهيني، الإليات القانونية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة نشورات الحلبى الحقوقية، بيروت 2014، ص 112-113.
14. سمير الأمير غازى عبدالحميد، فاروق فتحى السيد الجزار ، دور ريادة الأعمال فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة (مع الأشارة إلى الواقع المصرى)، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا، عدد خاص 2020 ، ص 5.
15. ماعى يوسف، الحسين عمروش، التنمية المستدامة في إطار البنك الدولى، مجلة الدراسات القانونية، مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة العالمية – جامعة يحيى فارس، الجزائر، المجلد 8، العدد 1، 2022، ص 773-774.
16. سعد قدوري الرفاعي، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية إشارة خاصة إلى العراق، في المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة- التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد الجمهورية التونسية في سبتمبر 2006، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2007، ص 22.
17. شايب نبيل، إشكالية تحقيق التنمية المستدامة في ظل متطلبات الواقع البيئي الجزائري قراءة نظرية وصفية لهم حتمية التطور ورهانات تيسير البيئي، المجلة الجزائرية العالمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 9، العدد 1، 2018، ص 30.
18. هلال صالح الحميد، قراءة مرجعية في التنمية المستدامة (الإليات والتحديات)، مجلة علوم البيئة، مركز الدراسات والبحوث البيئية، جامعة أبيضوط، المجلد 21، العدد 1، مارس 2018، ص 16.
19. فروhat حدة، استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة جزائري، مجلة الباحث، المجلد 7، العدد 7، 2009-2010، ص 125.
20. محمد غربي، أي تنمية مستدامة في العالم العربي الإسلامي؟، مجلة الأكاديمي، المجلد 1، العدد 1، 2013، ص 64.



21. صبيحة سعاد، جهود التنمية المستدامة في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة البحث والدراسات التجارية، المجلد 2، العدد 1، 2018، ص 311.
22. عبد الكامل عطيّة، خدوش صلاح الدين، التنمية المستدامة قراءة في الأسس الأهداف للأهداف، مجلة الدراسات الإفريقية بالجزائر، المجلد 3، العدد 8، 2020، ص 311.
23. محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومقطع الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002، ص 11.
24. إسلام محمد بنا، التنمية المستدامة والبيئة المؤسسية في مصر، المجلة العلمية للبحوث التجارية، جامعة المنوفية- كلية التجارة، المجلد 1، العدد 4، 2014، ص 11.
25. موساوي رفيقة، موساوي زهية، دور الطاقات المتتجدة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة مالية ولأسواق، المجلد 4، العدد 1، 2017، ص 391-410.
26. United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Guidance in preparing a National sustainable development strategy: Managing sustainable development in the new millennium, Background paper: No 13, Ghana, 2001, p 14.
27. وكالة حماية البيئة الدنماركية، تعبئة الموارد المالية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية لاتفاقية بازل (تقرير الإرشادات)، الجزء الأول، مارس، 2004، ص 7.
28. سقني فلكية، استدامة التنمية وإشكالية التمكين الحقوقي بين الأجيال، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 2، العدد 2، 2015، ص 106.
29. فوزيه برسولي، لحضرسي محمد، الجزائر في تحقيق التنمية البيئية في البيئة المستدامة على الصعيدين الإقليمي والعربي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، 2018، ص 6.
30. United nation, Sustainable Development, United Nations conference on environment & development, Rio de Janeiro, brazil, 3 to 14 Jun 1992, AGENDA 21.
31. United nation, United nation framework convention on climate change, 1992.
32. United nation, Convention on biological Diversity, 1992.
33. www.Un.org, 3:45 pm, 07 Aug 2022.
34. www.sustainabledevelopment.un.org/csd.html, 3:47 pm, 07 Aug 2022.
35. مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها- أبعادها- مؤشراتها، المجموعة العربية للتربية والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2017، ص 156.
36. United Nation, General Assembly, Special session for the purpose of an overall review and appraisal of the implementation of agenda 21, fifty-first session agenda item 97(6), 20/ January 1997.
37. الأمم المتحدة، بروتوكول الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، 2005.
38. عبد القادر ناصري، الأهداف الإنمائية الثالثة قبل السنة من موعد انتهائها- 2015، مجلة المفكر ، المجلد 15، العدد 1، 2015، ص 270.
39. United nation, Report of the world submit on sustainable development, Johannes Berg, South Africa, 20 August-4 September, New York 2002, p 74.
40. زبيار الشاذلي، آيت عيسى الرابع، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة في ظل استعمال الطاقات البديلة، مجلة الدراسات التجارية الاقتصادية المعاصرة، المجلد 3، العدد 2، 2020، ص 46-47.
41. United nation, General Assembly, In larger freedom: towards development, security and human rights for all, Fifty-ninth session, agenda items 45 and 55 ,2007 p3-6.



42. United nation, framework Convention on climate change, report of the conference of the parties on its thirteenth session, held in Ball from 3 to 15 December, 2007, part two, 2007, p 3-8.

43. مجذوب خيرة، سل إبراء مبادئ الحكم الرشيد المحلي لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة أبحاث و نوعية في العلوم الإقتصاد والإداره، المجلد 1، العدد 1، 2019، ص 98.

44. United Nation, Report of the United Nations conference on sustainable development, Rio de Janeiro, Brazil ,20-22 Jun, 2012 P 1-4.

45. سعد الدين عبد الجبار، شتاحة عمر، التنمية المحلية المستدامة مفصلة حتمية لكوروناوجيا التنمية في الفكر الإقتصادي، مجلة إدارة الأعمال والدراسات، المجلد 2، العدد 1، 2016، ص 116.

46. محمد فتحي عبدالغنى، تطور مفهوم التنمية المستدامة وابعادها، مجلة العين والتجارة، المجلد 50، العدد 2، 2020، ص 419 .420

47. www.un.org/en/conferences/environment/new-work-2015, 12:22 am, 09 Aug 2022.

48. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعریف ومراجعة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 21.

49. محمد مجید محمود، التنمية المستدامة فى الوطن العربى، المعوقات والمتطلبات، المجلة الليبية العالمية، المجلد 2، العدد 25، 2017، ص 8.

50. World Bank Group, Doing Business Comparing Business Regulation 190 Economics, 2020, p 4.

51. معمرى بن عيسى، التنمية: تطور مفهومها وعقبات تحقيقها في الدول النامية، المجلد 3، العدد 1، 2018، ص 66-67.

52. عبد العزيز قاسم محارب، التنمية والتربية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور الإسلامي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص 297-305.

53. الحروب الاقتصادية سلاح فتك في اختلال موازين الدول، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، على الموقع www.rawabetcenter.com 5:33 pm, 10 Aug 2022

54. www.news.un.org 6:00pm, 10 Aug 2022.

55. رافت محمد، ماذا يمنع التنمية لدول العالم الثالث، هل كان الأمر أمرهم؟ على الموقع

www.mashroo3na.com , 10:16 pm, 10 Aug 2022.

56. نحو مجتمع المعرفة، التنمية المستدامة في الوطن العربي... بين الواقع والمأمول، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، الإصدار الحادي عشر، 1427 هجري، ص 83.

57. السعيد فكرتون، معوقات التنمية في المجتمعات النامية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 23، العدد 2، 2021، ص 57-60.

58. عبد الرحمن محمد الحسن، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، بحث مقدم للملتقى استراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المслية، 15/11/16/2011، السودان، ص 8.

59. إسراء ربحي، معوقات التنمية في الدول النامية، 4 ديسمبر 2016، على الموقع

www.mawdoo3.com 12:39 pm, 11 Aug 2022.

60. معمر بن عيسى، مصدر سابق، ص 69-70.

61. <https://www.transparency.org/en/cpi/2021/index/irq>

62. محمود على الشرقاوى، النمو الاقتصادي، دار غيادة للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 280-281.

63. السعيد فكرتون، إستراتيجية التصنيع والتربية بالمجتمعات النامية حالة الجزائر دراسة نظرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة متورى قسطنطينة، الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2004-2005، ص 146-147.